

تاريخ الإرسال (2019-04-24)، تاريخ قبول النشر (2019-06-24)

ربيحة محمد عليان

اسم الباحث الأول:

عدنان سالم الدولات

اسم الباحث الثاني :

كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية-
الاردن

¹ اسم الجامعة والبلد:

² اسم الجامعة والبلد:

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail Address:

elyan_r@yahoo.com

تطوير معايير للمناهج ال فلسطينية في ضوء أهداف الازدهار لخطة التنمية المستدامة 2030م

الملخص:

هدفت الدراسة الى تطوير معايير فلسطينية للمناهج في ضوء اهداف محور الازدهار الخاص بخطة التنمية المستدامة 2030. ولتحقيق الهدف، استخدمت الباحثة المنهج النوعي حيث مرت عملية تطوير المعايير والمؤشرات الدالة عليها بعدة مراحل ابتداء من المرحلة الاولى وهي استقصاء المعايير من المراجع والوثائق الدولية، تليها المرحلة الثانية وهي مرحلة استقصاء المعايير من الخبراء التربويين من خلال اجراء المقابلات المعمقة. وفي المرحلة الثالثة، تم دمج المعايير والمؤشرات في قائمة واحدة. وفي المرحلة الرابعة تم التحقق من صدق المعايير والمؤشرات من مصدرين. تمثل الاول بعرض القائمة على اعضاء الفريق الوطني الفلسطيني لأهداف التنمية المستدامة وعلى خبراء تربويين. اما المصدر الثاني فتمثل بعرض القائمة على مؤلفي المناهج الفلسطينية. وبناء على ذلك جاءت المرحلة الخامسة وهي مرحلة تقديم قائمة المعايير للعمل، اذ تكونت من 14 معيارا و 75 مؤشرا. وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد المعايير المقترحة ومؤشراتها لتكون احدى الوثائق المرجعية لتطوير واثراء المباحث بما يضمن دمج اهداف محور الازدهار بأبعاده المختلفة في المناهج الفلسطينية.

كلمات مفتاحية: تطوير، معايير المناهج الفلسطينية، اهداف الازدهار، خطة التنمية المستدامة 2030م

Developing Palestinian Curricula Standards in Light of Prosperity Goals of the Sustainable Development Plan 2030

Abstract:

The study aimed at developing Palestinian standards for the curricula in line with the the prosperity goals of the 2030 Sustainable Development Plan. In order to achieve the goal, the researcher used a qualitative methodology wherein the process of developing the standards and their indicators underwent a number of stages. In the first stage, the standards were extracted from international references and documents. This was followed by interstage, views to extract the standards from education experts at the second stage. At the third stage, the standards were integrated into one list. The fourth stage encompassed a verification procedure for the standards and indicators from two sources: One included presenting the list before the members of the Palestinian National Team for SDGs and education experts; while, the second source was presenting the list to the authors of the Palestinian curricula. Consequently, the fifth stage embodied presenting the standards list, which was comprised of 14 criteria and 75 indicators.

The study recommended the need to adopt the proposed standards and indicators in order to be used as a reference document for the development and enrichment of the subjects in a manner that integrates the prosperity goals, with their multiple dimensions, into the Palestinian curricula.

Keywords: Development, Palestinian Curriculum Standards, Prosperity Goals, Sustainable Development Plan 2030

المقدمة:

تشكل التربية في عالمنا المعاصر أداة لرسم معالم التقدم في المجتمعات، فقد ورد عن الفيلسوف الفرنسي "ليبنز" في القرن السابع عشر "سلمني قيادة التربية جيلاً واحداً من الزمان أغير لك وجه الحياة" (الركابي، 2016م، ص644). ويعتبر التعليم حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، فهو الذي يعزز تحقيق الحقوق الأخرى؛ اقتصادية وثقافية واجتماعية، علاوة على جانبي السلام والأمن. وهو الصخرة الصلبة التي تستند إليها التنمية المستدامة، والعالم لن يصل إلى غاياته وأهدافه الأخرى إذا بقي مستوى التعليم متدنياً (Pota, 2017).

تعتبر المناهج صورة صادقة تعكس حالة المجتمع، وثقافته، وحاجاته، وتطلعاته المستقبلية، فقد اعتبرتها توجهات العالم المعاصر وسيلة لتنمية القوى البشرية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة للتغلب على تحديات العصر. فالعلاقة بين التعليم والتنمية علاقة تلازمية؛ وكلما ارتفعت نوعية التعليم كلما تحسن رأس المال البشري، وكثير من الدول والمجتمعات البشرية تفوقت وازدهرت لاهتمامها بتنمية قدرات الأفراد، وحرصها على أن يكون التعليم في طليعة أولوياتها (مرزوق، 2017م).

وبتتبع تطور الاهتمام بالتنمية المستدامة، يمكننا القول إن الاهتمام بمفهوم التنمية المستدامة تزايد عبر العقود الماضية بالتزامن مع ازدياد اهتمام الدول والهيئات والمؤسسات بقضايا البيئة والمجتمع. فقد استخدم مصطلح التنمية المستدامة أول مرة في وثيقة "الإستراتيجية العالمية للمحافظة على الطبيعة"؛ الصادرة عام 1980. إذ أكدت على أن الحفاظ على المواد الحية، يُعدُّ أمراً ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة. وتم تعريفها في مؤتمر "الحفاظ على الطبيعة وتنميتها" المنعقد في كندا عام 1986، بأنها "التكامل بين الحفاظ على الطبيعة، وتلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير الحق في تقرير المصير الاجتماعي والتنوع الثقافي، والحفاظ على السلامة البيئية (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، 2016م).

وتطور المفهوم على مدى السنوات اللاحقة، وانبثقت عنه العديد من الاتفاقيات والخطط والمعاهدات والأهداف الدولية، وصولاً إلى عام 2015؛ إذ اعتمدت الدول الأعضاء - وعددها 193 - خلال مؤتمر قمة التنمية المستدامة المنعقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك؛ برنامجاً عالمياً جديداً (إطار عمل) للتنمية المستدامة تحت عنوان "تحول عالمنا: خطة التنمية المستدامة للعام 2030"، وضم هذا البرنامج سبعة عشر هدفاً سميت "أهداف التنمية المستدامة" وتوزعت الأهداف على خمسة محاور تمثلت بالناس، والكوكب، والازدهار، والشراكة، والسلام من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، والاندماج الاجتماعي، وحماية البيئة، والعدالة، والسلام، والحوكمة الرشيدة.

وقد غدت إعادة توجيه المناهج لدمج مفهوم التنمية المستدامة مطلباً دولياً، مع مراعاة أن الإنسان بات يشكل محور التعريفات التي تناولت مفهوم التنمية المستدامة، وهي "التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المتبقية على تلبية احتياجاتها الخاصة" (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، 2013م، ص5).

مشكلة الدراسة:

أكدت التقارير الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة بأنه يقع على عاتق الحكومات الموقعة على خطة التنمية المستدامة 2030؛ وضع أطر وطنية لتحقيق أهدافها من خلال السياسات والخطط والبرامج وطنية، ويستند أحد المداخل الرئيسية لوضع هذه الأطر إلى التعليم، وتحديد المناهج التعليمية بأطرها العامة والخاصة، وبمعاييرها المتمثلة بالأهداف، والمحتوى، والأنشطة، والتقييم (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، 2016م).

وأشارت الدراسات إلى أهمية إعادة توجيه المناهج الدراسية لتساهم في تحقيق محاور التنمية المستدامة والوصول إلى الازدهار والاستهلاك الأكثر استدامة، وإلى أن التعليم الأساس هو مفتاح الأمم لتحقيق التنمية المستدامة وتطويرها، وأن الرؤية الجديدة للمناهج تركز على كيفية إعداد الطلاب للحياة المعاصرة وللمجتمع سريع التغير ولتحقيق الرفاه والعيش الرغيد للحياة (McKeown, 2002).

بعد الاطلاع على المعايير المدرجة في وثيقة الإطار المرجعي للمناهج الفلسطينية؛ تبين أن المنهاج الوطني المطور يراعي معايير المناهج الآتية: الشمولية، والتكاملية، والتفاعل مع المجتمع، والتأمل، والمرونة، والطالب غاية التربية ونتائجها، والتكنولوجيا والاتصال في عملية التعلم، والتقييم، والجودة، والعدالة، والمساواة والكرامة الإنسانية (وزارة التربية والتعليم العالي، 2016م). وتغطي هذه المعايير جزئية من الهدفين الرابع والخامس من أهداف التنمية المستدامة، ولا تغطي أهداف محور الازدهار. وبمراجعة معايير المحتوى المدرجة في وثائق الباحث تبين أنها معايير خاصة بطبيعة المبحث (معايير محتوى) لا لأهداف خطة التنمية المستدامة 2030.

إن غياب معايير وطنية تغطي أهداف محور الازدهار لخطة التنمية المستدامة قد يؤسس لوجود فجوة بين ما تتضمنه المناهج وما التزمت به الدول؛ نظرا لاعتبار المعايير الوطنية محكات متفق عليها تتطلب من مطوري المناهج التمعن جيدا فما يريدون إكسابه للطلاب، وبالتالي؛ تحديد الدور الذي سيقوم به التعليم عبر المناهج الدراسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتزامن هذا العمل وإطلاق المنهج الفلسطيني الجديد لكافة المراحل الدراسية؛ ما يعني أن الحاجة إلى المعايير تغدو ضرورة قصوى، لذا، فإن هذه الدراسة ستعتمد إلى تطوير معايير فلسطينية للمناهج لأهداف محور الازدهار والمتمثلة بالهدف الثامن، والتاسع، والعاشر، والثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة 2030م. وستحدد مشكلة الدراسة بالإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: ما المعايير الفلسطينية للمناهج في ضوء أهداف الازدهار لخطة التنمية المستدامة 2030 م؟

هدف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تطوير معايير فلسطينية للمناهج في ضوء أهداف الازدهار لخطة التنمية المستدامة 2030 ، كما وسعت إلى تطوير مؤشرات لكل معيار .

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية المعايير التي سيتم اقتراحها بحيث ستشكل وثيقة مرجعية فلسطينية تغطي أهداف محور الازدهار لخطة التنمية المستدامة، ما يوفر آلية لکیفیه مساهمة التعليم والمناهج تحديدا في تحقيق الهدف الثامن، والتاسع، والعاشر، والثاني عشر، وهذا يشكل - بدوره- دليلا على كيفية دمج الأهداف بالسياسات والبرامج الوطنية، وهو ما اعتبرته الأمم المتحدة مسؤولية تقع على عاتق الحكومات. ويمكن تعميم هذه المعايير على كافة الدول التي التزمت بخطة التنمية المستدامة كمثل على دور المناهج التعليمية في تحقيق أهداف محور الازدهار .

في هذا السياق؛ يمكن إيراد ما أورده (الركابي، 2016م) حين عدّ وجود معايير وطنية مدخلا مهما لتحقيق الجودة وهي إحدى الضرورات التي تطالب بها مجتمعات اليوم كخيار استراتيجي لإصلاح التعليم. كما أن الدراسة تعزز فتح آفاق الباحثين والمهتمين الدوليين لإجراء دراسات مماثلة وذلك بتطوير معايير في ضوء أهداف التنمية المستدامة بمحاورها المختلفة تتسجم وواقع أوطانهم، كما ويمكن الاستفادة من منهجية الدراسة وأدواتها لإجراء دراسات مشابهة على عناصر أخرى للمناهج.

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية

معايير: "مجموعة من الشروط والأحكام التي تعتبر أساسا للحكم الكمي والکيفي من خلال مقارنة هذه الشروط بما هو قائم وصولاً إلى جوانب القوة والضعف" (جلس، 2007م، ص36).

وتعرفها الباحثة إجرائيا أنها معايير تصف موضوعات الهدف الترموي التي يتعين تضمينها في المنهاج، بحيث تكشف عن درجة تضمين أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في وثائق الخطوط العريضة للمباحث الرئيسة.

أهداف التنمية المستدامة 2030:

تسمى الأهداف العالمية التي تتعلق بمستقبل التنمية العالمية، اعتمدها الأمم المتحدة، وتسنم من عام 2015 حتى عام 2030، وتحوي سبعة عشر هدفا و169 غاية للقضاء على الفقر، وعدم المساواة، وتحسين التعليم، وتحقيق النمو الاقتصادي، وتوفير طاقة نظيفة ومياه، وبنية تحتية، وإنشاء مدن مستدامة وحماية البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي، والتصدي لتغيير المناخ في أجواء تتسم بالسلام والعدل (الأمم المتحدة، 2015م).

أهداف الازدهار: هي أهداف تتدرج تحت أحد محاور خطة التنمية المستدامة وهو الازدهار، تتركز التنمية في هذا المحور على تحقيق الازدهار الاقتصادي الشامل الذي يراعي البيئة ويحتاج ذلك إلى تطوير العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التوصل إلى تنمية ذات بعد إنساني، ويضم هذا المحور الأهداف: الثامن، والتاسع، والعاشر، والثاني عشر (UN General Assembly, 2015, a, b).

المناهج: "مجموعة الخبرات التي تقدمها المدرسة للتلاميذ داخل المدرسة وخارجها، لتحقيق النمو الشامل في بناء البشر، وفق أهداف تربوية محددة وخطة عمل مرسومة" (شحاتة وحامد، 2002م).

حدود الدراسة:

الحدّ الموضوعي: ينحصر موضوع الدراسة في اقتراح معايير وطنية فلسطينية في ضوء أهداف محور الازدهار لخطة التنمية المستدامة في المستوى المعياري الخاص بالإطار العام للمناهج والتقويم ووثائق الخطوط العريضة للمباحث. كما وينحصر الموضوع للأهداف الثامن والتاسع والعاشر والثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة 2030م.

الحد المكاني: دولة فلسطين.

الحد الزمني: العام الدراسي 2018-2019

وتتمثل محددات الدراسة في الآتي: يقتصر تعميم نتائج الدراسة على الخصائص السيكومترية للأدوات التي تم تطويرها.

الإطار النظري والدراسات السابقة

مفهوم التنمية المستدامة: أطلقت على التنمية المستدامة مصطلحات عدّة؛ منها التنمية الشاملة، والتنمية البشرية والتنمية المتواصلة، والتنمية الإيكولوجية، وتم توحيد هذه المصطلحات كلها بمصطلح واحد هو " التنمية المستدامة".

يرتبط المفهوم التقليدي للتنمية بالتنمية الاقتصادية التي عرفها توادرو (2006م، ص21) بأنها "تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنباء المهارات والطاقات البشرية وإيجاد تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن". وانطلاقا من أن التنمية لا تقتصر فقط على البعد الاقتصادي إذ برزت محاولات لربطها بالبعد الاجتماعي والإنساني كونها تراعي القدرة على تلبية الحاجات الأساسية للجميع، والقضاء على اللامساواة والتقليل من الفقر والحد من البطالة، لذا أصبحت تسمى التنمية البشرية (عبد اللطيف، 2007م).

ومع تطور الوعي بقضايا البيئة والمجتمع برزت لدى الدول والهيئات والمؤسسات بمفهوم جديد للتنمية اتفق على تسميته بالتنمية المستدامة، وقد تعددت الآراء والأفكار حول نشأة مفهوم التنمية المستدامة وتطوره.

في عام 2015، تبنت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (193 دولة) جدول أعمال جديدا للتنمية العالمية في قمة أممية تحت عنوان " تحويل عالمنا : خطة التنمية المستدامة للعام 2030" وجدّدت هذه الدول عزمها على استكمال الجهود التي بذلت على مدى خمسة عشر سنة في إطار الأهداف الألفية للتنمية، وتمثل هذه الخطة برنامج عمل للجميع؛ للبلدان الفقيرة والغنية والمتوسطة الدخل للعمل والازدهار مع الأخذ بعين الاعتبار حماية كوكب الأرض(الأمم المتحدة، 2015م).

وتعتبر أهداف التنمية المستدامة المدرجة في الخطة أشمل وأوسع نطاقا من الأهداف الألفية للتنمية، إذ إنها تنطبق على كافة بلدان العالم المتقدمة والنامية في حين تستهدف الأهداف الألفية للتنمية الدول النامية وتحديدا الدول الأشد فقرا، كما تتضمن الخطة 17 هدفا، و169، غاية، و230 مؤشرا تغطي الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إلى جانب أبعاد تتعلق بالعدالة والسلام والحوكمة الرشيدة. واعتمدت الأمم المتحدة شعارا يجمع كافة الأهداف، كما في الشكل (1).



الشكل (1): أهداف التنمية المستدامة 2030

تتيح خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنظيم الأنشطة حول خمسة مجالات أو محاور، وهي (UN General Assembly, 2015, a,) (b):

1. **الناس:** في هذا المحور تركزت التنمية المستدامة على مراعاة مبادئ الكرامة والمساواة بين الأشخاص، والقضاء على الفقر وضمان الرعاية الصحية والغذاء والتعليم الجيد، والحرص على تحقيق المساواة بين الجنسين. ويضم هذا المحور الأهداف: الأول، والثاني، والثالث، والرابع، والخامس.
 2. **الكوكب:** في هذا المحور تركز التنمية المستدامة على ضرورة تلبية احتياجات الأجيال الحالية والقادمة، فلا بد من حفظ جودة الهواء والمياه والطاقة، والحد من تغير المناخ والتمتع بتنوع حيوي غني زاخر بالموارد. ويضم هذا المحور الأهداف: السادس، والسابع، والحادي عشر، والثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر.
 3. **الازدهار:** في هذا المحور تتركز التنمية المستدامة على تحقيق الازدهار الاقتصادي الشامل الذي يراعي البيئة ويحتاج ذلك إلى تطوير العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التوصل إلى تنمية ذات بعد إنساني، ويضم هذا المحور الأهداف: الثامن، والتاسع، والعاشر، والثاني عشر.
 4. **السلام:** في هذا المحور تركز التنمية المستدامة على التحقيق من حدة النزاعات وبناء السلام وترسيخه للوصول لمجتمعات مزدهرة ومستدامة، ويضم هذا المحور الهدف السادس عشر.
 5. **الشراكات:** في هذا المحور تركز التنمية المستدامة على إقامة نظام شراكة وتضامن عالمي جديد مبني على رؤية وأهداف مشتركة للمأسسة على المستويات العالمية، والإقليمية، والمحلية. ويضم هذا المحور الهدف السابع عشر.
- ويلخص الشكل (2) المجالات الخمسة وعلاقتها بالأهداف.



الشكل (2): مجالات تنظيم الأنشطة في خطة التنمية المستدامة 2030

التعليم وأهداف الازدهار في خطة التنمية المستدامة 2030م

مما لا يختلف عليه اثنان أن ثمة أهمية للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وهذا الحكم ليس اعتباطا بل هو نتاج رؤية موضوعية تستحضر الدور المحوري للتعليم في تنمية المعارف والمهارات والقيم.

كان لهذا الالتزام انعكاساته على وجود اهتمام مضطرد بإبراز دور التعليم في تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج، وبما ترك أثرا مباشرا على تغيير سلوك الطلبة، ويعزز مسؤولياتهم تجاه مجتمعهم، لذا لم يكن غريبا أن يشهد الاهتمام بدور المناهج الدراسية في تحقيق الاستدامة تناميا واضحا نظرا لما تضطلع به المناهج من تعزيز لمفهوم المواطنة الصالحة، وتأكيد على أهمية القيم والأخلاق والقدرة على العمل مع الآخرين من أجل بناء مستقبل مستدام (القيمي، 2015م).

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار تعريف اليونسكو مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة بأنه "التعليم الذي يُمكن الطلاب من اكتساب ما يلزم من تقنيات ومهارات وقيم ومعارف، لضمان تنمية مستدامة، وإعداد جيل قادر على تحمل المسؤولية، وتمكينه من التمتع بكل حقوقه إلى جانب قيامه بواجباته" (القيمي، 2015م، ص:15)، وما وضعه الاتحاد الدولي لمعاهد التربية الريادية في الدنمارك عام 2009 من توصيات ركزت على أن لا تنمية مستدامة دون التربية والتعليم، وأن التعليم من أجل التنمية المستدامة مطلب وحاجة لكل المجتمعات، وأن المناهج الدراسية المنفذة في المدارس تؤدي دورا حاسماً في تحقيق التنمية المستدامة (International Alliance of Leading Education Institutes, 2009)، فإن هذه المعطيات كلها تعكس ذاتها على توجيه ما يمكن استلهامه من منهجيات تطوير المناهج في ضوء ذلك، مع مراعاة أيضا ما أكدت عليه منظمة الأمم المتحدة للعلوم والثقافة خلال مؤتمرها المنعقد في ألمانيا عام 2009 بعنوان "التعليم من أجل التنمية المستدامة" من ضرورة دمج قضايا التنمية المستدامة في التعليم" عبر استخدام منهج دراسي متكامل ورفع قدرات المعلمين في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة (القيمي، 2015م)، وهذا يتطلب تحقيق ترابط بين تطوير المناهج وبرامج تأهيل المعلمين.

أما الآليات التي تحقق ذلك، فيمكن استنباط بعضها مما أورده الحاصل (2017م) من أنه يمكن أن يكون للتعليم دور في تعزيز التنمية المستدامة عبر أساليب عدّة، أهمها: التثقيف بالتنمية المستدامة، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، والتعلم الحاسم نحو التنمية المستدامة. أما نماذج التعليم المتعلقة بالتنمية المستدامة فتتمثل بثلاثة نماذج، يتناول النموذج الأول توافر الوعي الذي يغيّر الاتجاه، في حين يتمحور النموذج

الثاني حول الإجراء من خلال العمل الذي يسهم بناء الوعي للحياة ويطور فيما بعد ممارسة مدى الحياة، أما النموذج الثالث فيركز على إنتاج المعرفة من خلال مواقف التفكير النقدي والمواقف الحرجة، ما يسهم - بدوره - في تغيير السياسية والممارسة، وينمي المواطنة الفاعلة. وبما أن الحديث عن أهداف محور الازدهار، فإن الباحثة بحثت في الأدبيات لتجد رابطا بين التعليم وأهداف المحور المتمثلة بالهدف الثامن والتاسع والعاشر والثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة 2030م:

التعليم والهدف الثامن "تعزيز النمو الاقتصادي المدعوم والشامل والمستدام، وتوفير فرص عمل كاملة ومنتجة وعمل مناسب للجميع": يلعب التعليم دورا هاما في التنمية الاقتصادية؛ ويمكن القول إنه أحد أهم أسباب النمو الاقتصادي إذ إن لاعتبار التعليم استثمارا في رأس المال البشري فوائد على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي من تحسين المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية وغيرها، ولا تقل أهمية الاستثمار في رأس المال البشري عبر طرق التعلم عن الاستثمار في رأس المال المادي؛ بل وأكثر من ذلك فإن مردود الاستثمار في رأس المال البشري يفوق مردود الاستثمار في رأس المال المادي وفق ما أكدته دراسات وأبحاث الاقتصاديين والباحثين (المالكي، 2005م). وبالتالي؛ يسهم التعليم في إحداث نمو اقتصادي في اتجاهين؛ أولهما بشكل مباشر من خلال تطوير إنتاجية الفرد، وثانيهما بشكل غير مباشر عبر تطوير المعرفة التكنولوجية ضمن مجموعة عوامل أخرى، وينظر إلى التعليم ودوره في مجال النمو الاقتصادي على أنه يرفع الإنتاجية والاستثمار والادخار ويقلل من البطالة، ويساعد في التغيير التكنولوجي، ويسهم في التأثير على المهارات الإدراكية وعلى الطموح الشخصي والتنافس والإبداع، ويساعد على تحسين وتوزيع الدخل وتكافؤ الفرص (World Bank, 2012).

التعليم والهدف التاسع: "بناء بنية تحتية تتسم بالمرونة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتعزيز الابتكار": أقرت العديد من التقارير الهامة بالدور الكبير للتعليم في دعم التنمية الصناعية والتحول الاقتصادي، مركزة بشكل خاص على دور التعليم كعامل مؤثر في القدرة على الابتكار، وتوفير أساس لاستيعاب الطرق والإمكانيات التكنولوجية، والتنوع المعرفي، وتوظيفها في العمل (Vladimirova & le Blanc, 2015). وقد تكون المعرفة المتخصصة، والخبرة في العلوم والهندسة أكثر أهمية لشركات التكنولوجيا من القدرات الإدارية العامة، والمهارات الفنية المتوسطة، في تفسير التميز والابتكار (UNIDO, 2013). ومن الملاحظ أن تطور الاتصالات اللاسلكية، و"التعليم اللاسلكي" أتاح للبلدان النامية التغلب على عدم مقدرتها على دفع مبالغ كبيرة في استثمارات باهظة في البنية التحتية التعليمية، مثلما فعلت البلدان المتقدمة التي استثمرت مبالغ طائلة في القرن العشرين (UNESCO, 2010) (UNESCO, 2015,c). من جانب آخر، هدفت استراتيجية التعاون الدولي والتنمية (OECD) (Organisation for Economic Co-operation and Development) للابتكار والتنمية في التعليم والتدريب لقياس الابتكار والتطورات في التعليم والمهارات اللازمة لخلق مجتمعات الابتكار وقياسه لدى الطلبة. استندت هذه الاستراتيجية على أربعة مرتكزات تمثلت بتوفير حوافز للابتكار، وتوظيف التكنولوجيا لدعم الابتكار ودعم الابتكار في مجال التكنولوجيا، وتوفير النظام المدرسي لبيئة مشجعة على الابتكار والبحث والتطوير في التعليم لتعزيز الابتكار (OECD, 2007).

التعليم والهدف العاشر: "تقليل مستوى عدم المساواة في داخل الدول وما بينها":

عزز جعل التعليم متاحا للجميع من الأساسي إلى الجامعة تحقيق الإنصاف في توزيع الدخل، وتقليص مظاهر اللامساواة بين أهل البلد الواحد، فقد بيّنت بيانات تفصيلية لدراسات غطت 49 بلدا في الفترة 1960-1990 أن زيادة عدد الملحقين بالمدارس وارتفاع مستوى العدالة في توزيع الخدمات التعليمية يساهم بشكل واضح في توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة. وفيما يختص بمساهمة التعليم في الحد من مخاطر اللامساواة الاجتماعية؛ فإنه يعمل -إذا ما أحسن توظيفه- على تطييف وتضييق المسافات للترابط والتماسك بين جميع مكونات المجتمع من خلال تأكيد مفاهيم العدالة الاجتماعية (علي، 2014م).

ومن جانب آخر؛ فإن الحصول العادل والمتساوي على التعليم يعتبر مفتاحا لا للتعلم فحسب، وإنما عاملا أساسيا نحو الفوائد الأوسع من التعليم. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن مسألة عدم المساواة في الجودة التعليمية بين الفقراء والأغنياء، اعتبرت أحد أسباب عدم تكافؤ الفرص (UNESCO, 2013/14).

وتؤكد التوصيات المرتبطة بالسياسات أن تعليما عاما عالي الجودة، من المفترض أن يخفف من الفجوات في تعليم الأطفال من الأسر الغنية ومن الأسر الفقيرة على حد سواء (UNDP, 2014)، كما تؤكد الحاجة إلى إعطاء الأولوية لاستثمارات تصل إلى الفئات الأكثر حرمانا، وخصوصا في الأطفال الصغار، بما في ذلك الفتيات (World Bank, 2014/15).

التعليم والهدف الثاني عشر " ضمان أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة":

لا شك أن للتعليم قدرة كبيرة على تغيير أنماط الحياة، إذ يؤدي التعليم دورا محوريا في الجهود الدولية الرامية إلى إحداث نقلة نوعية في أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وفي تغيير السلوكيات وأساليب الحياة، وفي الوصول إلى "مجتمعات منخفضة الكربون" (UNEP, 2012). كما يمكن لعملية تعليم أن تتقف المستهلكين وترشدهم لاختيار خيارات مناسبة للطاقة الخضراء، وخيارات السكن، والسلع المنزلية، وخدمات ذات انعكاسات بيئية ايجابية؛ من أجل النهوض بأنظمة اقتصاد أكثر اخضرارا على المستوى الدولي. وترتكز التوصيات على مستوى السياسات على أهمية التعليم وضرورة تعزيزه؛ من أجل الوصول إلى حالة من الاستهلاك المستدام في البلدان المتقدمة، وخصوصا من خلال تعزيز محور الأمية الإعلامية لدى الجمهور؛ لما للإعلام من أهمية في التعليم وإبصال المعلومة وتنقيف المستهلك. وتشدد اليونسكو على دور "الاستجابات المترابطة والمتسقة في تنمية المهارات المتعددة المستويات" التي تعالج الاستهلاك من خلال رفع الوعي البيئي والإنتاج من خلال الانتقال إلى ممارسات ذات وعي بيئي أكبر، عبر التدريب والتعليم (UNESCO, 2014,b).

المعايير: مفهومها ونشأتها

مفهوم المعايير: عرف معجم المصطلحات التربوية والنفسية المعيار بأنه "مقياس خارجي للحكم على الأشياء أو لتقدير صحتها" (شحاتة والنجار، 2003م، ص285).

وعرفها حلس (2007م، ص36) بأنها "مجموعة من الشروط والأحكام التي تعتبر أساسا للحكم الكمي والكيفي من خلال مقارنة هذه الشروط بما هو قائم وصولا إلى جوانب القوة والضعف".

وعرفها نينكو وبروكهارت (2012م، ص23) على أنها "جمل تعبر عما يتوقع من الطالب تعلمه"، وقد تكون على هيئة معايير محتوى تصف فقط موضوعات المادة الدراسية التي يتعين تعلمها، وقد تكون على هيئة معايير أداء تصف ما على الطالب القيام له عند تعلم المحتوى.

وعرفها الموسوي (2011م، ص14) نقلا عن الضيع (2006م) على أنها عبارات وصفية تحدد الصورة المثلى التي ينبغي أن تتوافر من الشيء الذي توضح له أو التي تسعى إلى تحقيقها".

وعرف وليام (William، 1996) المعايير على أنها تحديد واحدة أو أكثر من درجات القطع التي تمثل مستويات مختلفة من إتقان المحتوى.

نشأة المعايير: تعود نشأة المعايير في التعليم إلى اعتبار النظام التعليمي نظاما إنتاجيا كونه وفق استراتيجية تراعي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة به، ففي ثمانينيات القرن العشرين انتقل مفهوم المعايير من ميادين التجارة والاقتصاد إلى ميدان العلوم التربوية وتحديدًا في مجال إدارة الجودة الشاملة حيث يعتبر عالم الرياضيات الأمريكي ادوارد ديمينج (Edward Deming) أول من طبق مبادئ الجودة الشاملة المستندة إلى المعايير في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية في مجال الصناعة (الدهان والعامري، 2008م).

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي منحت المعايير اهتماما كبيرا، وقامت بتجربة المعايير في التعليم، معتبرة إيها أسلوبا لإصلاح النظام التعليمي الأمريكي، ويرى كثير من الباحثين، أن بداية حركة المعايير التربوية تقترن بالقرار الأمريكي (أمة في خطر) الذي نُشر في العام 1983، عندما تبين لها أن النظام التعليمي في اليابان وكوريا الجنوبية يتفوق على نظامها، وهذا ما اعتبرته ضربة قاسية وخطرا يهدد البلاد جراء تدني مستوى النظام التعليمي مقارنة بالدول الصناعية.

قدم التقرير العديد من الاستنتاجات والمقترحات صيغت عبر خمس محاور، الأول يُعنى بتطوير محتوى المواد التعليمية لمباحث اللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم والحاسوب، في حين يعنى الثاني بوضع معايير ونتائج تعليمية محددة ينبغي على الطلاب بلوغها كمتطلب أساسي للخروج. والثالث يتعلق بزيادة الوقت المخصص للتعليم، والرابع تطوير طرائق التدريس والتركيز على مهارات التفكير والتحليل العلمي والتربوي، والخامس الارتقاء بالمستوى المعرفي ووضع معايير محددة بمستوى عالي لإعدادهم وتأهيلهم (أوشيا، 2007م).

في عام 1989؛ عقدت قمة تربوية في ولاية فرجينيا الأمريكية، وتم الاتفاق فيها على ستة أهداف قوية كبرى تتحقق بحلول العام 2000، وتم نشر الأهداف في تقرير يحمل عنوان "الأهداف القومية للتربية - بناء أمة المتعلمين". وفيما بعد انتشرت في الولايات المتحدة وثائق مختلفة من المعايير تناولت جوانب متعددة منها وثيقة المعايير القومية لمادة العلوم الصادرة عن الأكاديمية القومية للعلوم (N.A.S) وتوسيعه إلى مبادئ ومعايير الرياضيات المدرسية الصادرة عن المجلس القومي لمعلمي الرياضيات (N.C.T.M)، ووثيقة معايير فنون اللغة الانجليزية الصادرة عن المجلس القومي لمعلمي اللغة الانجليزية (N.C.T.E). وفيما بعد انتشرت فكرت تطبيق المعايير من دول العالم الغربي والعربي (الدهان والعامري، 2008).

بناء المعايير التربوية ومواصفاتها:

تستند عملية بناء المعايير إلى منهجية علمية تركز على الدراسات والتجريب والتعديل، ويتخللها مناقشات، وتشاورات حوار وعصف ذهني بين التربويين المتخصصين (الموسوي، 2011م). وقد اقترح بلاك (Plake, 2008) ستة خطوات لبناء المعايير تبدأ بتحديد الهدف من وجود المعايير، يليها تحديد فريق لتحكيم المعايير، ثم اختيار طريقة لوضع تقدير لكل معيار، يليها تدريب وتأهيل المشاركين، ثم صياغة تقديرات للمعايير، وأخيرا تقوم المعايير التي تم بناؤها والتحقق من صدق اجراءات البناء.

تتصف المعايير التربوية بمجموعة خصائص ومواصفات، أهمها (الدهودي، 2011م):

- الشمولية: حيث تتناول الجوانب المختلفة المتداخلة للعملية التعليمية والتربوية والسلوكية.
- الموضوعية: إذ تركز على الأمور المهمة في المنظومة التعليمية بلا تحيز، وتبتعد عن التصيلات التي لا تخدم الصالح العام.
- المرونة: حيث يمكن تطبيقها على قطاعات مختلفة وفقا للسياقات المختلفة.
- الاستمرارية والتطور: إذ يمكن تطبيقها لفترات زمنية ممتدة تكون قابلة للتعديل ومجاوبة للمتغيرات والتطورات العلمية والتكنولوجية.
- القابلية للقياس: يمكن المقارنة بين المعايير التربوية والنتائج التي تم التوصل إليها بعد تطبيقها.
- وطنية: بأن تخدم أهداف الوطن وقضاياها وتضع أولوياته وأهدافه ومصالحته العليا في المقام الأول.

المناهج الفلسطينية

يعدّ التحرك السياسي في فلسطين عام 1993 وما نتج عنه من قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994 وتشكيل مؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية منعطفا تاريخيا فيما يتعلق بالمناهج الفلسطينية بشكل خاص وبالتعليم بشكل أشمل (وزارة التربية، 1998م). في عام 1966؛ تم استحداث وزارة متخصصة في التربية والتعليم العالي ومن حينها اتجهت أنظار التربويين الفلسطينيين إلى بناء مناهج دراسية وطنية بدلا من المناهج الأردنية والمصرية التي تأسست مُتَّبعةً للتعليم في فلسطين المحتلة بهدف تأدية هذه المناهج الوطنية دورها التربوي والتنموي في صقل الشخصية الفلسطينية من جميع جوانبها ومظاهرها، وتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني وأمنيته نحو مستقبل مشرق.

وبناء على هذه التطلعات، وضعت إستراتيجية وطنية لبناء المنهج الفلسطيني الأول وعلى مراحل، وفعلا بدأ العمل في المرحلة الأولى من العام 2001/2000 لتعميم منهاج للصف الأول الأساسي واستكملت المناهج في العام 2007/2006 بشكل نهائي بمنهاج الصف الثاني عشر (وزارة التربية، 2008م).

وبدأت الوزارة عام 2015 في تطوير المنهاج استنادا لنتائج العديد من الدراسات التقييمية، ولمسوغات عدّة أبرزها تسارع التطور المعرفي والتكنولوجي ما يستدعي توجيه الأجيال القادمة، وتطور اتجاهات معاصرة في سياسات التعلم والتعليم وأدوار المعلم وإعداده وتأهيله، وتقادم المنهاج القائم الذي مضى على تأليفه خمس عشرة عاما، ونتائج الاختبارات الوطنية والدولية التي بينت تدني في مستويات تحصيل الطلبة، والدراسات الميدانية التي أشارت إلى ضعف تمثل المهارات الحياتية في المنهاج، وضحالة ربط مفاهيمه بالسياقات الحياتية وأنماط التفكير، إضافة لرأي فئات المجتمع المختلفة والمختصين وضرورة إصلاح التعليم عبر مناهج عدّة أبرزها تطوير المناهج (وزارة التربية والتعليم العالي، 2016م).

أصدرت الوزارة وثيقة الإطار المرجعي لتطوير المناهج الوطنية رسمياً في العام 2016، وضمت الوثيقة عدة مواضيع؛ منها مرجعية تطوير المناهج الوطنية، والرؤية والرسالة الجديدة للنظام التعليمي، ومسوغات تطوير المناهج، والأسس العامة للمناهج ومعايير تطوير المناهج، وغايات التربية والتعليم، ومراحل التعليم وأهدافها، والمباحث الدراسية حسب الصفوف وأوزانها، وأسس التقويم الصفي.

الدراسات السابقة:

المحور الأول: دراسات تتعلق بأهداف التنمية المستدامة والتعليم

أجرى اكينسووتر واكيوموجي (Akinsooto & Akpomuje, 2018) دراسة هدفت إلى ربط التعليم غير الرسمي للكبار واكتساب المعرفة والمهارات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية بالهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة "القضاء على الفقر"، وأهمية استخدام هذا التعليم كطريقة لتحسين ظروف المعيشة. لتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحثان المنهج النوعي المتمثل بدراسة الحالة وهي نيجيريا، وقدموا تحليلاً عميقاً للظاهرة ضمن سياق الحياة الواقعي. وكان أبرز نتائج الدراسة أنه ورغم أن المستجيبين لم يظهروا اكتسابهم لمعارف وتكنولوجيا عالم اليوم وأسواق العالم الحديثة إلا أنهم أظهروا معرفة ومهارات تبين مقدرتهم على إعالة أنفسهم وعائلاتهم من خلال النشاطات الاقتصادية غير الرسمية، وبالتالي يصبح التعليم غير الرسمي وسيلة لتحسين المعيشة والذي بدوره يسهم بالقضاء على الفقر. وأوصت الدراسة بضرورة الاعتراف بالاقتصاد غير الرسمي وأهميته في إتاحة فرص كبيرة لتعليم الكبار والتعليم مدى الحياة.

وهدف دراسة جيرايك (Geryk, 2018) إلى تحديد دور التعليم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأدوار الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في ذلك. وأكدت الدراسة أن أحد أدوار هذه المؤسسات هو بناء رأس المال البشري، وتطوير القدرات وهو محور التنمية المستدامة لمواجهة تحديات العصر، وعرضت الدراسة بحثاً مسحياً نفذ على 70 مؤسسة تعليم عال في العالم لتحديد مستوى التزامها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030. ومن أبرز نتائج هذا المسح أن دور الجامعات لا زال غير محدد وعليها الالتزام بدمج الأهداف داخل استراتيجياتها وسياساتها، موصية بضرورة قيام الجامعات ببناء خارطة طريق جديدة لتقوية الروابط بينها وبين المجتمع لتلبية احتياجاته بما يتلاءم وأجندة الأمم المتحدة 2030م.

أما دراسة ليم وجورجيس وويبورن (Lim, Jorgepensen & Wyborn, 2018) فاستهدفت طرح إطار لتحديد أولويات تعزيز التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة؛ خاصة أن الهدف الأخير منها يتحدث عن التكامل غير بقية الأهداف، وأن مستوى التكامل أقل مما هو مطلوب من منظور عالمي. واستخدم الباحثون منهجية التثليث موظفين التحليل النقدي والنمذجة المفاهيمية وتحليل للكلمات الأساسية التي تتقاطع عبر الأهداف. وقد استنبطوا سبعة اتجاهات يمكن من خلالها رسم الإطار، واستنتج الباحثون أن نجاح أهداف التنمية المستدامة يحتاج إلى تقييم مدى مساهمتها في التنمية البشرية مع تعزيز حماية الكوكب للأجيال الحالية والمستقبلية، وأن دعم الإبداع وتنمية القدرات من خلال التعليم يعتبر محددًا أساسياً من أجل التقدم في تحقيق الأهداف.

وفي ذات السياق؛ أجرى دلوها وبوسبيلوفا (Dlouha and Pospisilova, 2017) دراسة تناولت آخر المناقشات بشأن "التعليم من أجل التنمية المستدامة"، و"التعليم القائم على الكفاءة"، وربطها بالعمليات السياسية المنفذة لأهداف التنمية المستدامة في جمهورية التشيك، وتحديد الغاية رقم (4.7) التي تختص "بالمعرفة والمهارات اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة"؛ وذلك لربط أجندة 2030 على المستوى الوطني، إذ أجرى فريق خبراء صياغة مقترح لرؤية التعليم نوقش في مجموعات بؤرية ممثلة بقطاعات اجتماعية مختلفة وبممثلي المجتمع المدني، ومن ثم نوقشت في مؤتمر بحثي، وبعد التوافق عليها أجريت دراسة مسحية عبر الانترنت لقياس مدى التوافق عليها، وتم التوصل إلى رؤية تربوية جديدة قائمة على أربعة مجالات، وهي: الثقة بالنفس، والنظرة الإيجابية للبيئة، والانخراط، والانفتاح، ومنها استنتقت الأهداف التعليمية، ثم يتم - بالتالي - تطوير المناهج المدرسة لتحقيق الأهداف. ويعتبر هذا البحث من البحوث التشاركية التي تدلل على علم الاستدامة الذي يسعى جاهداً بدوره للتأثير الاجتماعي بالإضافة الى التأثير العلمي.

المحور الثاني: دراسات تتعلق ببناء أو تطوير المعايير التربوية:

ونبدأ بدراسة دراسة هيبه وآخرون (2017م) التي استهدفت وضع معايير مقترحة لتقييم مقرر مهارات التدريس والتربية العملية الداخلية في مصر في ضوء المعايير القومية لضمان الجودة والاعتماد، وفيه استخدمت الباحثة المنهج الوصفي بإعداد مقترح للمعايير وعرضه على الخبراء، وتم تطبيق صدق المحكمين للمعايير كما تم حساب ثباتها، وخلصت الباحثة إلى قائمة معايير مقترحة، موصية باستخدام هذه المعايير لتقييم مقرر مهارات التدريس والتربية العملية.

أما دراسة آل سالم (2017م) فهدفت إلى تطوير مواصفات معيارية لاستقطاب وإعداد وتدريب المعلمين في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة للعام 2030م، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الباحثة إلى قائمة محكمة من المواصفات المعيارية المقترحة لتطوير استقطاب وإعداد وتدريب المعلمين، وأوصت بضرورة تفعيل المواصفات المعيارية المقترحة ووضع البرامج التدريبية والمهنية اللازمة لتنفيذها.

في الإطار ذاته؛ جاءت دراسة حسن (2017م) وهدفت إلى تطوير معايير لاختيار مديرات مدارس المرحلة الثانوية في السعودية، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي معتمدة الاستبانة أداة لجمع المعلومات، ومن أبرز نتائج الدراسة أن درجة تطبيق المعايير في اختيار مديرات المدارس عالية، وأوصت الباحثة بضرورة اعتماد معيار يتمثل بتنوع أعضاء لجان مقابلة مديري المدارس وأن يكونوا من مستويات أكاديمية وإدارية متميزة.

أما دراسة خامبيرات ومكرا (Khampirat & Mcrae 2016) فهدفت إلى تطوير إطار للمعايير الدولية ونماذج جودة متكاملة لبرامج تعليمية تعاونية وتكاملية للتعليم العالي، واستخدم الباحثون منهجية نوعية تمثلت بمجموعة بؤرية تتكون من مشاركين من تخصصات عدة في ثلاث قارات شملت كندا، وناميبيا، وجنوب أفريقيا وتايلاند. مرت عملية تطوير المعايير بخطوات عدة، وأبرز نتائج الدراسة الخروج بمصفوفة محتوى لإطار معايير الجودة، واستخدامها أداة لضمان الجودة، وأوصى الباحثان بضرورة العمل على زيادة الوعي بالمعايير حتى يكون لها أثر قوي على مؤسسات التعليم العالي.

أما دراسة هيل وثورنبيرج (Hill & Thornburg 2016) فهدفت إلى تطوير معايير فعالة لفحص اللياقة البدنية لمعلمي التربية الرياضية قبل الخدمة، وفيها استخدم الباحثان منهجية البحث الإجمالي على مجموعة معلمين تخصص تربية رياضية في الجامعات، وأظهرت النتائج زيادة اهتمام المبحوثين لرفع مستوى أدائهم عند معرفتهم بالمعايير، وأوصت الدراسة بضرورة إتاحة الفرصة لدى المعلمين قبل الخدمة لمعرفة الحد الأدنى من مستوى اللياقة البدنية كمحاولة لرفع المعايير للمستويات العليا.

في حين هدفت دراسة حلمي (2015م) إلى إعداد معايير أكاديمية وأسس تعليمية لأداء الطالب على آلة البيانو في مصر، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي بتطوير استمارة واستطلاع الخبراء وتوصل إلى قائمة المعايير التي سيتم تقييم الطالب من خلالها، وأوصى الباحث بضرورة تطبيق معايير الجودة الشاملة التي اقترحها لما لها أهمية في تحسين الأداء.

التعليق على الدراسات السابقة

شكلت الدراسات السابقة مرجعا مهما وضح العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة وحاولت الكشف عن منهجية بناء المعايير. ونظرا لكون أهداف التنمية المستدامة حديثة العهد، فإن عدد الدراسات التي تناولت تحقيق تلك الأهداف عبر المناهج التعليمية محدودة. في مجال الدراسات المتعلقة بالتعليم وأهداف التنمية المستدامة: نجد أن كافة هذه الدراسات اتبعت المنهج النوعي المتمثل بتحليل الوثائق ودراسة الحالة، وهذا ما تتفق معه الدراسة الحالية التي استخدمت المنهج النوعي.

أشارت بعض هذه الدراسات إلى دور التعليم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام، وأنواع المناهج التي يمكن من خلالها طرح مفاهيم التنمية المستدامة. هذا يبرز ما تميزت به الدراسة الحالية وهو طرح آلية لكيفية مساهمة المناهج في تحقيق الأهداف من خلال تطوير معايير ومؤشرات في ضوء الأهداف التنموية، وهذا الدور يُؤسس لمقومي المناهج قاعدة للحكم على جودة المناهج. وفي مجال الدراسات المتعلقة ببناء أو تطوير المعايير التربوية: وفي الوقت الذي هدفت فيه معظم هذه الدراسات إلى تطوير معايير لمبحث معين ومعظمها استخدمت المنهج الوصفي لتطوير المعايير والقياس منها (الدراسات الأجنبية) استخدمت المنهج النوعي، مقتصرة على استخدام آلية واحدة للتحقق من صدق المعايير المطورة. ويمكن القول إن ما تميزت به هذه الدراسة هو تعدد الأدوات النوعية المستخدمة للوصول للمعايير وتعدد طرق التحقق من صدقها، إضافة إلى كون المعايير المقترحة تندرج في إطار أهداف دولية ومواضيعها لم يسبق وأن تم تناولها في دراسات سابقة- في حدود علم الباحثة-.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

نحت هذه الدراسة منحاً نوعياً كونه ملائماً لطبيعة الدراسة ولأغراضها، فهدف الدراسة تطوير معايير وطنية للمناهج في ضوء أهداف محور الازدهار لخطة التنمية المستدامة 2030م.

أ. مراحل تطوير المعايير والمؤشرات

المرحلة الأولى: استقصاء معايير للمناهج في ضوء أهداف التنمية المستدامة من المراجع والوثائق الدولية

وفي هذه المرحلة تم الاطلاع على الأدب النظري والإطار الفكري لأسس تطوير المعايير كونها يجب أن تستند إلى مرجعية نظرية، كما تم في هذه المرحلة الاطلاع على معايير المناهج الفلسطينية المدرجة في وثيقة الإطار المرجعي لتطوير المناهج الوطنية، والمعايير المدرجة في وثائق الخطوط العريضة للمباحث، والمراجع والوثائق والدراسات التي تتحدث عن دور التعليم في قيادة التنمية المستدامة. تعود أغلب هذه المراجع والوثائق إلى إصدارات دولية عن الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة كون أهداف التنمية المستدامة هي أهداف دولية، ولكل هدف مؤسسة دولية تتابع أبعاده وآليات تحقيقه، بالتالي فإن الأداة الرئيسة المستخدمة في هذه المرحلة هي الوثائق، والإجراء الذي تم هو اشتقاق معايير ومؤشرات منها، و تم تصنيف المراجع والوثائق التي حلت في هذه المرحلة إلى نوعين؛ الأول: مراجع ووثائق مشتركة تتناول التعليم وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة وبلغ عددها أربع عشرة وثيقة (انظر الجدول 1)، والثاني مراجع ووثائق متخصصة تعود لطبيعة الأهداف التي تناولتها الدراسة (انظر الجدول 2). بعد تحليل هذه الوثائق تم الخروج بالقائمة الأولى من المعايير.

جدول (1) المراجع والوثائق التي تشترك بها الأهداف السبعة عشر والتي تم تحليلها للوصول للقائمة الأولى من المعايير

الرقم	اسم المرجع - الوثيقة	المصدر	المؤسسة التي أصدرت الوثيقة/ المرجع	التوثيق
1.	الإطار المرجعي لتطوير المناهج الوطنية	وزارة التربية والتعليم العالي	2016	وزارة التربية والتعليم (العالي، 2016)
2.	وثائق الخطوط العريضة للمباحث (وثيقة العلوم، وثيقة الدراسات الاجتماعية، وثيقة الرياضيات، وثيقة اللغة العربية، وثيقة التكنولوجيا، والإدارة والاقتصاد، والريادة في	وزارة التربية والتعليم العالي 2017	2017 باستثناء وثيقة التكنولوجيا 2009	وزارة التربية والتعليم العالي (2009). وزارة التربية والتعليم (2017)، أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ح، ط.

الرقم	اسم المرجع - الوثيقة	المصدر	المؤسسة التي أصدرت الوثيقة/ المرجع	التوثيق
	الأعمال، والطاقة المتجددة، والمباني الذكية، والعلوم الزراعية).			
.3	التعليم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة - أهداف التعلم	منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة.	2017	(منظمة الأمم المتحدة، 2017)
.4	How well are the links between education and other sustainable development goals covered in UN flagship report? A continuation to the study of the science-policy interface on education in the UN system.	الأمم المتحدة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية Vladimir ova le blanc ,2015	2015	(Vladimirova & le (Blanc,2015)
.5	Curriculum framework for the sustainable development goals.	Commonwealth Secretariat رابطة الشعوب البريطانية التي تضم 52 دولة جميعها من المستعمرات البريطانية السابقة.	2017	(Osman et al ,2017)
.6	Education and the SDGs	FHI360: Family health international مؤسسة غير ربحية تعنى بالصحة العائلية على مستوى العالم.	2006	(FHI 360, 2016)
7	Shaping the Future we Want: UN Decade of Education for Sustainable Development 2005 - 2014 (final report)	UNESCO منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة	2014	(UNESCO, 2014, b)
.8	Sustainable Development Begins with Education: How Education can Contribute Goals Covered in UN Flagship Reports?	UNESCO منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة	2014	(UNESCO, 2014, c)
9	Education 2030 Incheon Declaration and Framework for Action Towards Inclusive and Equitable Quality Education and Lifelong learning for All.	UNESCO الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة	2015	(UNESCO, 2015, d)
.10	2013 Education for all Global Monitoring report.	UNESCO	2013	UNESCO (2013),

الرقم	اسم المرجع - الوثيقة	المصدر	المؤسسة التي أصدرت الوثيقة/ المرجع	التوثيق
	Teaching and Learning for Development.	الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة		
.11	Investing in teacher in investing in learning A prerequisite for the transformative power of education.	UNESCO الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة	2015	(UNESCO, 2015, e)
.12	Sustainable Development Starts and Ends with Safe, Healthy and Well. Education Children.	UNICEF منظمة الأمم المتحدة للطفولة	2013	(UNICEF, 2013)
.13	Global goal for every child, healthy, safe, educated and emboweled children and young people are the key to peaceful, prosperous and sustainable world.	UNICEF منظمة الأمم المتحدة للطفولة	2015	(UNICEF, 2015,a)
.14	The Investment Case for Education and Equity.	UNICEF منظمة الأمم المتحدة للطفولة	2015	(UNICEF, 2015,b)

جدول (2) : المراجع والوثائق المتخصصة بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر والتي تم تحليلها للوصول للقائمة الاولى من المعايير

العدد	الهدف ذو الصلة	اسم المرجع - الوثيقة	المؤسسة التي أصدرت الوثيقة/ المرجع	سنة الإصدار	التوثيق
.1	الهدف 8	World Development Report Jobs	World bank (البنك الدولي)	2012	(World Bank, 2012)
.2	الهدف 8	العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي	بحث منشور	2005	(المالكي، 2005)
.3	الهدف 9	UNESCO Science Report 2010. The Current of Status of Science Around the World	UNESCO الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة	2010	(UNESCO, 2010)
.4	الهدف 10	العدالة الاجتماعية وسياسات الانفاق العام من دول الثروات العربية	بحث منشور	2014	(علي، 2014)
.5	الهدف 12	Global Outlook on Sustainable Consumption and Production Policies	UNEP برنامج الامم المتحدة للبيئة	2012	(UNEP, 2012)

المرحلة الثانية: استقصاء معايير للمناهج في ضوء أهداف التنمية المستدامة من الخبراء التربويين

الهدف من هذه المرحلة هو البحث عن معايير للمناهج في ضوء أهداف التنمية من التربويين أنفسهم؛ باستخدام أنموذج المقابلة دون أن يطلعوا على القائمة الأولى للمعايير والمؤشرات التي تم اشتقاقها من الوثائق والمراجع. وقد هدفت المقابلة إلى الإفادة من خبرات التربويين حول كيفية تغطية كل هدف من أهداف التنمية المستدامة بمعايير منهاجهم؛ ومؤشرات تدلل على المعايير، إذ تم تطوير أنموذج مقابلة مؤلف من أربعة أسئلة؛ كل سؤال منها متعلق باقتراح معايير للمناهج في ضوء الهدف التنموي.

صدق أنموذج المقابلة: تم التحقق من صدق الأنموذج الأولي للمقابلة بعرضه على مجموعة متخصصين في المجالات التربوية؛ من أساتذة جامعات وخبراء من ذوي العلاقة بتطوير المناهج وذلك لمراجعته ومعرفة آرائهم في إذا ما كان يقيس ما وضع لأجله، ثم عدل النموذج بحذف الاسئلة المتعلقة بعلامة المعايير بالمباحث والأسئلة التي تتحدث عن الكيفية التي سيتم من خلالها تغطية المعايير في المناهج، وتم التوافق بين الحكيم على أنه يتم الاحتفاظ بالأسئلة المتعلقة باقتراح معايير ومؤشرات في ضوء كل هدف.

إجراءات تنفيذ المقابلات: تم الحصول على كتب تسهيل مهمة من الجامعة الأردنية، وهي موجهة لرؤساء الجامعات والمؤسسات، وتمت مقابلة 13 خبيراً تربوياً في مجال المناهج والتدريس ومتخصصين في المناهج ممن عملوا على تأسيس المناهج الفلسطينية، فتم لقاء كل خبير بشكل منفصل.

ثبات تحليل المقابلة: تم التأكد من ثبات تحليل المقابلة، والتأكد من إعطائها نتائج مشابهة في حال إعادة استخدامها مرة أخرى، باستخدام الثبات بين الشخصي وذلك بالاستعانة بزميلة لتفريغ إجابات الجلسة الأولى لأحد الخبراء الذين تم مقابلتهم، وبعد إجراء المقارنة بين تحليل الباحثة وتحليل الزميلة كان الثبات بدرجة 89.6% (قسمة عدد مرات الاتفاق على عدد مرات الاتفاق، وعلى عدد مرات عدم الاتفاق). وبعد التأكد من الثبات؛ جُمعت المعايير والمؤشرات التي اقترحها الخبراء، وحذف ما هو مكرر، والخروج بالقائمة الثانية من المعايير والمؤشرات.

المرحلة الثالثة: دمج المعايير والمؤشرات في قائمة واحدة

في هذه المرحلة وبعد الحصول على القائمة الأولى من المعايير المنبثقة من تحليل الوثائق والمراجع، والقائمة الثانية الناتجة عن آراء الخبراء وخبراتهم من خلال إجراء مقابلات معمقة معهم دون أن يطلعوا على القائمة الأولى، ودمجت المعايير والمؤشرات المتقاربة في الفكر والمعنى واستبدل بعضها بعبارات ملائمة، وتم حذف المتكرر منها وإعادة ترتيبها وفق الصلة والترابط، ثم تمت كتابتها بلغة بسيطة وواضحة، وبدا تم تطوير القائمة الثالثة من المعايير والمؤشرات.

المرحلة الرابعة: التحقق من صدق المعايير

تم التحقق من صدق المعايير والمؤشرات باستخدام الصدق الظاهري بالرجوع إلى مصدرين، وهما:

1. عرض قائمة المعايير والمؤشرات المقترحة على أعضاء من الفريق الوطني لقيادة الجهود وتنسيقها لتنفيذ خطة الأمم المتحدة

2030م وخبراء تربويين

عُرِضت قائمة المعايير والمؤشرات المقترحة على أعضاء من الفريق الوطني الذي شكّل لقيادة الجهود وتنسيقها لتنفيذ خطة الأمم المتحدة 2030م من دولة رئيس الوزراء، وهو فريق يضم في عضويته ممثلين عن كل من: مكتب رئيس الوزراء، ووزارات: الاقتصاد الوطني، والتنمية الاجتماعية، والزراعة، والتربية والتعليم العالي، والتخطيط، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. من أبرز مهامهم المساهمة في تعميم خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030م، ونقاش وبلورة الأولويات الوطنية للتنمية المستدامة، والتحقق من إدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الاستراتيجية والوطنية.

قدم الخبراء والتربويون رأيهم في قائمة المعايير والمؤشرات المقترحة، وتحديدًا في درجة انتماء المعيار للهدف التنموي، ودرجة انتماء المؤشر للمعيار باستخدام تدرج ثلاثي (قوي، جيد، ضعيف)، وفيما إذا كانت المعايير تقيس ما وضعت لأجله، وسلامة الصياغة، ثم جرى التعديل على قائمة المعايير والمؤشرات بناء على رأي المحكمين، وكانت التعديلات جوهرية وحذفت بعض المعايير والمؤشرات المتكررة، وحُذفت بعضها لضعف ارتباطها وصعوبة قياسها، ودُمجت المعايير والمؤشرات التي أُجمع على تقاربها، وأضافوا عدّة معايير تتماشى والسياق الوطني. وانبثق عن هذا النوع من الصديق القائمة الرابعة من المعايير والمؤشرات.

2. عرض قائمة المعايير والمؤشرات المقترحة على مؤلفي المناهج الفلسطينية

عُرِضت قائمة المعايير والمؤشرات التي طُوِّرت على مؤلفي المناهج الفلسطينية، وتضمنت هذه الخطوة خطوات فرعية عدّة، وهي:

1. تطوير أداة احتوت الأهداف السبعة عشر والمعايير الخاصة لكل هدف والمؤشرات لكل معيار بعد أن حَكَمها أعضاء الفريق الوطني، والهدف من الأداة هو قيام المؤلفين بالحكم على درجة صلة المعايير المقترحة بأهداف التنمية المستدامة، ودرجة صلة المؤشرات المقترحة بالمعايير.
2. التأكد من صدق محتوى الأداة بعرضها على مجموعة متخصصين في المجالات التربوية؛ من أساتذة جامعات لمراجعتها ومعرفة آرائهم في بناء الأداة والتسلسل.
3. التحقق من ثبات الأداة: باستخدام معامل كابا (Cohens' kappa). لحساب الثبات بين المصححين، وكانت درجة الثبات 0.39، وهذا يعني أن هناك اتفاقاً عادلاً بينهم (Fair Agreement).
4. عُرِضت الأداة على عينة من المؤلفين (320 مؤلفاً) ممن شاركوا في تأليف المنهاج الفلسطيني الجديد، علماً أن العدد الكلي للمؤلفين (المجتمع) هو 600 مؤلف من تخصصات مختلفة، وحُسبت المتوسطات الحسابية لاستجاباتهم على فقرات الأداة، وبناء على النتائج (المتوسطات الحسابية لاستجابة المؤلفين) تم الخروج بالقائمة النهائية من المعايير والمؤشرات.

المرحلة الخامسة: تقدم المعايير للعمل

تم بناء القائمة النهائية والتي تمثل معايير للمناهج الفلسطينية في ضوء أهداف الازدهار لخطة التنمية المستدامة 2030، واحتوت القائمة على مؤشرات كل معيار.

نتائج الدراسة:

بلغ عدد المعايير التي تم تطويرها في ضوء محور الازدهار الخاص بخطة التنمية المستدامة 2030م أربعة عشر معياراً ممثلة بخمسة وسبعين مؤشراً. وبشكل مفصل تضمن كل هدف من أهداف محور الازدهار عدداً محدداً من المعايير، وتضمن كل معيار عدداً من المؤشرات الدالة عليه، على النحو الآتي:

الهدف الثامن: " تعزيز النمو الاقتصادي المدعوم والشامل والمستدام، وتوفير فرص عمل كاملة ومنتجة وعمل مناسباً للجميع".

تضمن هذا الهدف خمسة معايير، وهي: تطور الاقتصاد في فلسطين، والعمل والإنتاج ودورها في رفع مستوى معيشة الفرد، والتعلم الريادي، والتعليم المهني. وبلغ عدد مؤشرات هذه المعايير سبعة وعشرون مؤشراً.

المعيار الأول: تطور الاقتصاد في فلسطين؛ واشتمل على ستة مؤشرات تتعلق بالمرحلة التي مر فيها الاقتصاد في فلسطين، ومقومات الاقتصاد الفلسطيني وتحدياته، والمفاهيم الاقتصادية، والمؤشرات المرتبطة بالنمو الاقتصادي، والقطاعات الإنتاجية الرائدة، وتأثير الاحتلال على قطاعات العمل والإنتاج في فلسطين.

المعيار الثاني: العمل والإنتاج ودورها في تحسين الإنتاجية ورفع مستوى معيشة الفرد؛ واشتمل على ثمانية مؤشرات تتعلق بتصنيفات الوظائف، ومصادر الدخل المتنوعة، وأنماط الإنتاج التقليدية والحديثة، والتميز بين الاقتصاد المنتج والمستهلك، ومفهوم الاستقلال الاقتصادي، وتجارب في زيادة الاعمال، ودور المشروعات الصغيرة، والآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن البطالة.

المعيار الثالث: العمل اللائق؛ واشتمل على خمسة مؤشرات، تتعلق بشروط العمل اللائق، وظروفه، وانتهاكات العاملين في المستعمرات، والانتهاكات التي تواجه العمال كالعامل القسري والاسترقاق، ودور الاتحادات العمالية في الدفاع عن حقوق العمال.

المعيار الرابع: التعليم الريادي؛ واشتمل على ثلاثة مؤشرات تتعلق بمفهوم ريادة الأعمال وتحدياتها في فلسطين، ومفاهيم وكفايات التعلم الريادي كالخطيط، والقيادة الريادية، وحل المشكلات، ودراسة الجدوى وغيرها.

المعيار الخامس: التعليم المهني؛ واشتمل على خمسة مؤشرات تتعلق بدمج التعليم المهني، والكفايات اللازمة سوق العمل كالتواصل، وتحمل الضغوط وعمل الفريق، والربط بين التخصصات العلمية وحاجة السوق الفلسطيني، والإشارة إلى مهن جديدة يحتاجها سوق العمل المحلي. ويبين الجدول (3) المعايير الوطنية المقترحة للمناهج في ضوء الهدف الثامن " تعزيز النمو الاقتصادي المدعوم والشامل والمستدام، وتوفير فرص عمل كاملة ومنتجة وعمل مناسب للجميع".

جدول (3): المعايير الفلسطينية المقترحة للمناهج في ضوء الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها

المؤشرات	المعايير
1. الإشارة إلى المراحل التي مر فيها الاقتصاد في فلسطين.	1. تطور الاقتصاد في فلسطين
2. الإشارة إلى مقومات الاقتصاد الفلسطيني ومتطلباته وتحدياته.	
3. تضمين المفاهيم والمؤشرات الاقتصادية: كالاستثمارات، والائتمان، والتضخم، والسوق المالي الفلسطيني.	
4. تضمين المؤشرات المتصلة بالنمو الاقتصادي كالناتج المحلي الإجمالي، والبطالة، والدخل القومي الإجمالي، واقتصاد الرفاه العام.	
5. التعرض للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية الرائدة (صناعية، زراعية، سياحية، تكنولوجيا المعلومات).	
6. الإشارة إلى الآثار السلبية للاحتلال على قطاعات العمل والإنتاج في فلسطين.	
7. الإشارة إلى تصنيفات الوظائف.	2. العمل والإنتاج ودورها في تحسين الانتاجية ورفع مستوى معيشة الفرد
8. تضمين مصادر الدخل المتنوعة.	
9. الإشارة إلى أنماط الإنتاج التقليدية والحديثة.	
10. التمييز بين الاقتصاد المنتج والاقتصاد المستهلك.	
11. تضمين مفهوم الاستقلال الاقتصادي.	
12. الإشارة إلى تجارب وأفكار في ريادة الأعمال، والمهن الجديدة الممكنة مزاولتها مستقبلاً.	
13. الإشارة إلى دور المشروعات الصغيرة في تعزيز النمو الاقتصادي.	
14. الإشارة إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن البطالة.	3. العمل اللائق
15. تضمين شروط العمل اللائق: ساعات العمل، التأمين الصحي، عمالة الأطفال، ظروف تشغيل النساء، الحد الأدنى للأجور في فلسطين.	
16. تضمين ظروف العمل اللائق: معايير السلامة والصحة.	
17. الإشارة إلى الانتهاكات للعاملين في المستعمرات وإسرائيل.	
18. الإشارة إلى الانتهاكات التي تواجه العمال كالعامل القسري، والاسترقاق، والاتجار بالبشر.	
19. الإشارة إلى الاتحادات العمالية وإلى دورها في الدفاع عن حقوق العمال.	4. التعلم الريادي
20. تضمين مفهوم ريادة الأعمال وتحدياتها في فلسطين.	

21. تضمين مفاهيم وكفايات التعلم الريادي: التخطيط المنتظم والقدرة على تحديد الاحتياجات وحل المشكلات، ومهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ودراسة الجدوى، والقيادة الريادية.	5. التعليم المهني
22. تضمين معلومات علمية مواكبة للتقدم العلمي والتقني، والتكنولوجي.	
23. الإشارة إلى دمج التعليم المهني في المناهج الأكاديمية.	
24. التوعية المهنية بأهمية التعليم المهني (الوعي الثقافي).	
25. تضمين كفايات ومهارات لازمة لسوق العمل: التواصل، والتفكير الناقد، وأخلاقيات العمل وتحمل الضغوط، وعمل الفريق وحل المشكلات...	
26. الربط بين التخصصات العلمية وحاجة السوق الفلسطيني من العمل.	
27. الإشارة إلى مهن جديدة يحتاجها سوق العمل الفلسطيني.	

الهدف التاسع: " بناء بنية تحتية تتسم بالمرونة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتعزيز الابتكار".

يتضمن هذا الهدف ثلاثة معايير وطنية، وهي: البنية التحتية المستدامة، والتصنيع المستدام والشامل، والمنتج الوطني الصناعي، وبلغ عدد مؤشرات هذه المعايير ثمانية عشر مؤشراً.

المعيار الأول: التبنية التنمية المستدامة؛ واشتمل على أربعة مؤشرات تتعلق بتضمين مفهوم التبنية التنمية المستدامة ومقوماتها، والفرص المتاحة محلياً ودولياً للنهوض بها، والتحديات الوطنية المرتبطة بإقامتها، وآليات إدارة المخاطر الطبيعية.

المعيار الثاني: التصنيع المستدام والشامل؛ واشتمل على سبعة مؤشرات تتعلق بأشكال التصنيع المستدام، وآليات النهوض به، ومخاطر التصنيع غير المستدام، والتنمية الصناعية القادرة على الصمود، وآليات إدماج تطبيقات العلوم التكنولوجية، وتضمين الحرف والمشاريع الصناعية الصغيرة، والتصنيع ضمن الاقتصاد الأخضر.

المعيار الثالث: المنتج الوطني الصناعي؛ واشتمل على سبعة مؤشرات تتعلق بمجالات التصنيع في فلسطين، والعناقد الصناعية، والميزة التنافسية للمنتج الوطني، وأهمية أن تكون فلسطين دولة منتجة، وصادرات المنتج الوطني، والصناعة السياحية، ودور الثقافة الاستهلاكية في دعم المنتج الوطني.

ويبين الجدول (4) المعايير الوطنية المقترحة للمناهج في ضوء الهدف التاسع " بناء بنية تحتية تتسم بالمرونة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتعزيز الابتكار " والمؤشرات الدالة عليها.

جدول (4): المعايير الفلسطينية المقترحة للمناهج في ضوء الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها

المؤشرات	المعايير
1. تضمين مفهوم البنية التحتية المستدامة والصديقة للبيئة ومقوماتها وأهميتها.	1. البنية التحتية المستدامة
2. الإشارة إلى الفرص المتاحة محلياً ودولياً للنهوض بالبنية التحتية المستدامة والصديقة للبيئة من مبانٍ خضراء، وطرق، وجسور، ومستشفيات، ومدارس، وشبكات ومرافق آمنة مهيأة للصمود باستيعاب الضغوط الناجمة عن أخطار الطبيعة.	
3. الإشارة إلى التحديات الفلسطينية المرتبطة بإقامة بنية تحتية مستدامة.	
4. الإشارة إلى آليات وطرق لإدارة المخاطر الطبيعية والتحقق منها.	
5. تضمين أشكال التصنيع المستدام.	2. التصنيع المستدام
6. الإشارة إلى المخاطر المترتبة لعمليات التصنيع غير المستدام.	
7. تضمين أمثلة على التنمية الصناعية القادرة على الصمود.	والشامل

8. الإشارة إلى الآليات والإجراءات المحفزة للنهوض بالتصنيع المستدام.	3. المنتج الوطني الصناعي
9. إدماج تطبيقات العلوم والتكنولوجيا والابتكار في الصناعات.	
10. تضمين الحرف والمشاريع الصناعية الصغيرة.	
11. الإشارة إلى الصناعات الخضراء (التصنيع ضمن الاقتصاد الأخضر).	
12. تضمين مجالات التصنيع في فلسطين.	
13. الإشارة إلى العناقيد الصناعية (حلقات الإنتاج المتكاملة ضمن المنتج الواحد).	
14. التعرض للميزة التنافسية للمنتج الوطني (الجودة والسعر).	
15. التعرض لأهمية أن تكون فلسطين دولة منتجة.	
16. الإشارة إلى صادرات المنتج الوطني.	
17. تضمين الصناعة السياحية (الخزف، الزجاج، الأعمال اليدوية،...).	
18. التعرض للثقافة الاستهلاكية ودورها في دعم المنتج الوطني.	

الهدف العاشر: " تقليل مستوى عدم المساواة في داخل الدول وما بينها".

تضمن هذا الهدف ثلاثة معايير وطنية، وهي: التعددية الثقافية، والعمليات المحلية والعالمية التي تروج للمساواة أو تعيقها، وتوزيع الثروة. وبلغ عدد مؤشرات هذه المعايير سبعة عشر مؤشراً.

المعيار الأول: التعددية الثقافية؛ واشتمل هذا المعيار على ستة مؤشرات تتعلق بالإدماج الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي داخل البلد الواحد وبين البلدان، والمبادئ الأخلاقية المتصلة بالمساواة، ومواثيق حقوق الإنسان، والقانون الاساسي الفلسطيني، والآثار المترتبة على انعدام المساواة، ومستويات الهوية الوطنية.

المعيار الثاني: العمليات المحلية والعالمية التي تروج للمساواة أو تعوقها؛ واشتمل هذا المعيار على ثمانية مؤشرات تتعلق بسياسات الاستثمار المحلية، وسياسات الأجور واللجان الاجتماعية، والسياسات الضريبية والعمليات التمييزية لصنع القرار، ومعاملة الشباب والمهاجرين والفئات الضعيفة، وتكافؤ الفرص، والحد من أوجه عدم المساواة، والهجرة الشرعية.

المعيار الثالث: توزيع الثروة (الدخل القومي)؛ واشتمل على ثلاث مؤشرات تتعلق بالنظم الاقتصادية والقانونية لتوزيع الثروة في فلسطين، والانعكاسات الاجتماعية للتوزيع العادل، وتوزيع الثروة في فلسطين وفي دول العالم.

ويبين الجدول (5) المعايير الوطنية المقترحة للمناهج في ضوء الهدف العاشر "تقليل مستوى عدم المساواة في داخل الدول وما بينها" والمؤشرات الدالة عليها.

جدول (5) المعايير الوطنية المقترحة للمناهج في ضوء الهدف العاشر

المؤشرات	المعايير
1. التعرض للإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين داخل البلد الواحد، وبين البلدان.	1. التعددية الثقافية
2. تضمين المبادئ الأخلاقية المتصلة بالمساواة في المجتمعات المتعددة ثقافياً.	
3. الإشارة إلى مواثيق حقوق الإنسان والمؤشرات الدالة على التمييز وعدم المساواة.	
4. الإشارة إلى القانون الأساسي الفلسطيني، وعلاقته بالمواثيق الدولي وحقوق الإنسان.	
5. التعرض إلى الآثار المترتبة على انعدام المساواة.	

6. تضمين المستويات المختلفة للهوية الفلسطينية.	2. العمليات المحلية والعالمية التي تروج للمساواة أو تعوقها
7. الإشارة إلى السياسات المالية وإلى سياسات الاستثمار في البلد.	
8. الإشارة إلى سياسات الأجور والحماية الاجتماعية.	
9. الإشارة إلى السياسات الضريبية.	
10. الإشارة إلى العمليات التمييزية لصنع القرار.	
11. التعرض لمعاملة الشباب والمهاجرين والفئات الضعيفة.	
12. التعرض لتكافؤ الفرص من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة لتمثل المساواة.	
13. الإشارة إلى استراتيجيات الحد من أوجه عدم المساواة.	
14. التعرض إلى الهجرة الشرعية.	
15. النظم الاقتصادية والقانونية لتوزيع الثروة (الدخل القومي) في فلسطين	
16. تضمين الانعكاسات الاجتماعية لتوزيع الثروة (الدخل القومي) العادل	
17. التعرض لتوزيع الثروات في العالم وفي فلسطين	

الهدف الثاني عشر: 'ضمان أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة'.

يتضمن هذا الهدف ثلاثة معايير وطنية: الانتاج والاستهلاك المستدامان، والموارد الطبيعية المتوفرة في فلسطين، وإدارة النفايات بأنواعها. وبلغ عدد مؤشرات هذه المعايير ثلاثة عشر مؤشراً.

المعيار الأول: الانتاج والاستهلاك المستدامان؛ واشتمل على خمسة مؤشرات تتعلق بمفهوم نمط العيش المستدام، والعلاقة المتبادلة بين الانتاج والاستهلاك، ودور التكنولوجيا والبحث العلمي في تطبيق أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين، وتضمين الريادة الخضراء.

المعيار الثاني: موارد فلسطين الطبيعية؛ واشتمل على خمسة مؤشرات تتعلق بالموارد الطبيعية الأمتل واستنزاف الاحتلال الاسرائيلي لتلك الموارد، والمسؤولية العربية والمحلية تجاه تحقيق الاستخدام الأمتل لها، والتعرض لأمتلة لدول أدارت مواردها بشكل ناجح.

المعيار الثالث: إدارة النفايات بأنواعها؛ واشتمل على ثلاثة مؤشرات تتعلق بواقع إدارة النفايات في فلسطين، والطرق الحديثة لإدارتها، وتأثير الطرق التقليدية في إدارة النفايات على الصحة والبيئة.

ويبين الجدول (6) المعايير الوطنية المقترحة للمناهج في ضوء الهدف الثاني عشر "ضمان أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة" والمؤشرات الدالة عليها.

جدول (6): المعايير الفلسطينية المقترحة للمناهج في ضوء الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها

المؤشرات	المعايير
1. تضمين مفهوم نمط العيش المستدام ومجالاته المترابطة (الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والسياسية والثقافية).	1. الإنتاج والاستهلاك المستدامان
2. إيضاح العلاقة المتبادلة بين الإنتاج والاستهلاك.	
3. الإشارة إلى الاستهلاك والإنتاج كأساس للاقتصاد العالمي.	
4. تضمين دور التكنولوجيا والبحث العلمي في تطبيق أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين.	

5. تضمين الريادة الخضراء (نشاطات تعالج مشكلة أو احتياجات بيئية أو اجتماعية بأقل مستوى من المخاطر على البيئة العالمية أو المحلية).	2. موارد فلسطين الطبيعية
6. الإشارة إلى الموارد الطبيعية المتوفرة في فلسطين.	
7. تضمين مقترحات للإدارة الأمثل (المستدامة) للموارد في فلسطين.	
8. الإشارة إلى أمثلة حول استنزاف الاحتلال الإسرائيلي للموارد الطبيعية في فلسطين.	
9. تضمين المسؤولية الفردية والمجتمعية تجاه تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.	
10. التعرض لأمثلة لدول أدارت مواردها بشكل ناجح (قصص نجاح عالمية في إدارة الموارد كسنغافورة وغيرها).	3. إدارة النفايات بأنواعها
11. التعرض لإدارة النفايات في فلسطين.	
12. الإشارة إلى الطرق الحديثة في إدارة النفايات.	
13. الإشارة إلى للطرق التقليدية للتخلص من النفايات وتأثيرها على الصحة والبيئة.	

مناقشة النتائج، وتفسيرها:

أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول " ما المعايير الفلسطينية للمناهج في ضوء أهداف الازدهار لخطة التنمية المستدامة 2030م؟" تمت عملية تطوير المعايير وفق منهجية نوعية علمية تضمنت تحليلاً للوثائق وحواراً ومناقشة مع فئات عدّة من الخبراء. وبالتالي، استندت إلى عمل جماعي وتعاوني وهذا ما أكده المراسوي وفوزية (2015م)، والبلابي وآخرون (2006م) من أن عملية بناء المعايير تمثل عملاً قومياً نابغاً بالأساس الأول من الواقع ومواكبة ظروفه من أجل تحسينه وتطويره. كما أكد هيرمان (Herman, 2009) أن تطوير المعايير يجب أن يقوم على أفضل الدروس المستفادة من التجربة العملية ومن أفكار الخبراء والمختصين، وأن هناك حاجة إلى التحقق من درجة صدق المعايير المطورة وضرورة جمع الأدلة للتحقق من مدى استجابتها للأغراض التي طوّرت من أجلها. ويتوافق ذلك وما طرحته بلاك (Plake, 2008) من أنه يجب أن يكون لبناء المعايير هدف واضح ويشترك فيه مجموعة خبراء لتحكيمها، وأن يتم التحقق من صدق إجراءات بنائها. وهذا ما انسجمت معه الدراسة الحالية؛ خاصة المرحلة الرابعة من مراحل إعداد المعايير والتي تمثلت في التحقق من صدقها من فئات عدّة؛ شملت مختصين تربويين، وخبراء في التنمية المستدامة، ومؤلفي المناهج.

مناقشة معايير كل هدف من أهداف محور الازدهار

انسجمت المعايير المطورة في ضوء الهدف الثامن " تعزيز النمو الاقتصادي المدعوم والشامل والمستدام، وتوفير فرص عمل كاملة ومنتجة وعمل مناسب للجميع" المتمثلة بتطور الاقتصاد في فلسطين، والعمل والإنتاج ودورها في رفع مستوى معيشة الفرد، والتعلم الريادي، والتعليم المهني؛ مع دراسة (المالكي، 2005م) ودراسة البنك الدولي (World Bank, 2012) اللتين أكدتا على دور التعليم في التنمية الاقتصادية، ودور المشروعات الصغيرة في تعزيز النمو الاقتصادي، ومعايير الصحة والسلامة في ظروف العمل، وكفايات التعلم الريادي والتعليم المهني، وتضمن هذه المعايير في المناهج يوفر آلية لكيفية مساهمة التعليم والمناهج تحديداً في تحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالمعايير المطورة في ضوء الهدف التاسع "بناء بنية تحتية تتسم بالمرونة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتعزيز الابتكار" المتمثلة بالبنية التحتية المستدامة، والتصنيع المستدام والشامل، والمنتج الوطني الصناعي؛ فقد جاءت منسجمة مع دراسة كل من (Vladimirova & Blanc, 2015)، (UNIDO, 2013)، (UNESCO, 2015, c) والتي أكدت على مفهوم البنية التحتية المستدامة ودعم التنمية الصناعية والتحول الاقتصادي، ومهارات التميز والإبداع والابتكار والإنتاج، وتضمن هذه المعايير في المناهج يوفر آلية لكيفية مساهمة التعليم والمناهج تحديداً في تحقيق الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة.

أما المعايير المطورة في ضوء الهدف العاشر "تقليل مستوى عدم المساواة في داخل الدول وما بينها" المتمثلة بالتعددية الثقافية، والعمليات المحلية والعالمية التي تروج للمساواة أو تعيقها، وتوزيع الثروة؛ فقد جاءت منسجمة مع دراسة (علي، 2014م)، وتقرير اليونسكو (UNESCO, 2014, a, b) اللذين أكدوا على مفاهيم العدالة الاجتماعية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، وتكافؤ الفرص من خلال إزالة الممارسات التمييزية، وتحقيق الإنصاف في توزيع الدخل وجعل التعليم متاحاً للجميع، وتضمن هذه المعايير في المناهج يوفر آلية لكيفية مساهمة التعليم والمناهج تحديداً في تحقيق الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة. وبالوصول إلى المعايير المطورة في ضوء الهدف الثاني عشر "ضمان أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة" المتمثلة بالإنتاج والاستهلاك المستدامان، والموارد الطبيعية المتوفرة في فلسطين، وإدارة النفايات بأنواعها؛ نجد أنها جاءت منسجمة مع تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP, 2012) الذي أكد بأن للتعليم دوراً أساسياً في إحداث نقلة نوعية في أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وفي تغيير السلوكيات وأساليب الحياة، كما وأكد تقرير اليونسكو (UNESCO 2014,a) على أهمية إيصال المعلومة وتنقيف المستهلك، ورفع الوعي البيئي من أجل الانتقال إلى ممارسات واعية وإدارة مستدامة للموارد، كما أن وتضمن هذه المعايير في المناهج يوفر آلية لكيفية مساهمة التعليم والمناهج تحديداً في تحقيق الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة.

التوصيات والمقترحات:

1. يمكن اعتبار المعايير الفلسطينية المقترحة للمناهج في ضوء أهداف محور الازدهار لخطة التنمية المستدامة 2030م - التي قدمتها الدراسة - إضافة مهمة للبحوث التربوية العربية والأجنبية. وانطلاقاً مما أفضت إليه الدراسة من نتائج، فإن الباحثة توصي وتقدم الآتي:
 1. ضرورة اعتماد المعايير المقترحة ومؤشراتها لتكون إحدى الوثائق المرجعية لتطوير وإثراء وثائق الباحث بما يضمن دمج أهداف محور الازدهار بأبعاده المختلفة في المناهج الفلسطينية.
 2. عقد جلسات حوار وحلقات نقاش مع فرق تطوير المناهج ومعدّي الوثائق والمؤلفين لاطلاعهم على المعايير والمؤشرات المقترحة.
 3. تطوير وحدات مقترحة بعنوان "قضايا في التنمية المستدامة لتحقيق الازدهار"؛ توظف المعايير المقترحة بحيث تُدمج هذه الوحدات في المباحث بصورة تكاملية باستخدام مدخل STEM (العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات)، أو مدخل STSE (العلم، والتكنولوجيا، والمجتمع، والبيئة)، أو مدخل STS (العلم والتكنولوجيا والمجتمع)؛ كونها تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
 4. تطوير أدلة لتدريب المعلمين بحيث تحتوي على المعايير المطورة من أجل رفع قدرات ووعي المعلمين بأهداف محور الازدهار، وبمعاييرها ومؤشراتها لتسهيل دمجها في روتينهم اليومي.

المصادر والمراجع

- ابو الحاصل، بدرية. (2017م، تموز). تقييم محتوى مناهج العلوم بالمرحلة الابتدائية في ضوء مفاهيم ومبادئ التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية. بحث محكم مقدم الى المؤتمر العلمي التاسع عشر بعنوان: التربية العلمية والتنمية المستدامة، مصر: الجمعية المصرية للتربية العلمية.
- ال سالم، علي. (2017م). تطوير معايير مقترحة لاستقطاب واعداد وتدريب المعلمين في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030م. بحث محكم مقدم الى مؤتمر بعنوان دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية 2030م، السعودية: جامعة القصيم.
- الامم المتحدة. (2015م). تحويل عاملنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030. تاريخ الاطلاع: شباط 2018م، الموقع: <http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar>
- اوشيا، مارك. (2007م). المعايير التربوية دليل القيادة الناجحة، (ترجمة محمد عبد الجواد، موسى ابو طه). غزة: دار الكتاب الجامعي.
- البلاوي، حسن؛ وطعيمة، رشدي؛ وسليمان، سعيد؛ والنقيب، عبد؛ وسعيد، محسن؛ والبندري، محمد. (2006م). الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد: الاسس والتطبيقات. عمان: دار المسيرة.

- تودارو، ميشيل. (2006م). التنمية الاقتصادية، (ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود). المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.
- الدهان، بصري والعامري، سيف. (2008م). المعايير التربوية دراسة وصفية. مجلة العلوم التربوية-مصر، 16(4)، 102-169.
- الركابي، ندى. (2016م). تقويم واقع ادارة الجودة الشاملة في كليات التربية لاقسام التاريخ بجامعة (الفرات الاوسط) من وجه نظر اعضاء الهيئة التدريسية على وفق معايير ديمنج. مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية/ جامعة بابل، (29)، 643-658.
- الضبع، محمود. (2006م). الاهداف والكفايات والمعايير. ورقة مقدمة الى الملتي الثالث للتقويم التربوي، سلطنة عُمان: وزارة التربية والتعليم.
- حسن، نوف. (2017م). تطوير معايير مديرات مدارس المرحلة الثانوية بوزارة التعليم في ضوء عدد من الخبرات المحلية والعالمية. المجلة التربوية الدولية المتخصصة، 6(4)، 82-97.
- حلس، عبد الحي. (2007م). معايير جودة الكتاب المدرسي ومواصفاته لتلاميذ المرحلة الاساسية الدنيا. ورقة مقدمة في المؤتمر التربوي الثالث الجودة في التعليم العام الفلسطيني كمدخل للتميز، فلسطين: الجامعة الاسلامية.
- حلمي، سونيا. (2015م). تصور مقترح لوضع معايير اكااديمية لتنمية مهارات العزف على آلة البيانو في ظل الجودة الشاملة. ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي الثاني الدراسات النوعية ومتطلبات المجتمع وسوق العمل. مصر: جامعة عين شمس، كلية التربية النوعية.
- شحاتة، حسن وحامد، علي. (2002م). المناهج الدراسية بين النظرية والتطبيق. مجلة الطفولة والتنمية-مصر، 2(6)، 217-2016.
- القميزي، حمد. (2015م). دور محتوى مقررات مناهج العلوم في تنمية مفاهيم التنمية المستدامة لدى طلاب المرحلة المتوسطة بالمملكة السعودية. المجلة المصرية للتربية العلمية، 18(2)، 185-215.
- عبد اللطيف، رشاد احمد. (2007م). التنمية الاجتماعية. ط1. القاهرة: دار الوفاء للطباعة والنشر.
- علي، علي. (2014م). العدالة الاجتماعية وسياسات الانفاق العام في دول الثورات العربية. مجلة عمران للعلوم والانسانية- المركز العربي للابحاث ودراسات السياسات- قطر، 3(9)، 7-26.
- المالكي، عبد الله. (2005م). العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي. دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية. مجلة التوثيق التربوي- السعودية، (48)، 155-166.
- مرزوق، فاروق. (2017م). البحث التربوي وعلاقته بالتنمية المستدامة: دراسة حالة عن جامعة القاهرة. العلوم التربوية، 25(3)، 48-179.
- المرساوي، فوزية. (2015م). المعالجة التربوية لموضوع التنمية المستدامة من خلال المناهج التعليمية والكتب المدرسية: نموذج السنة الاولى من سلك البكالوريا علوم لمادة الجغرافيا. المجلة التربوية الدولية المتخصصة-المجموعة الدولية للاستثمارات والتدريب، 4(1)، 1-13.
- منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة. (2013م). التربية من اجل التنمية المستدامة، باريس، فرنسا.
- منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة. (2016م). التقرير العالمي لرصد التعليم، التعليم من اجل الناس والكوكب، باريس، فرنسا.
- منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة. (2017م). التعليم من اجل تحقيق اهداف التنمية المستدامة- اهداف التعلم، باريس، فرنسا. تاريخ الاطلاع: اذار 201م، الموقع: <http://www.unesco.org/open-access/terms-use-ccbysa-ar>
- الموسوي، نعمان. (2011م). تطوير معايير لتقويم منهجية البحث التربوي. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 12(3)، 13-48.
- نيتكو وبروكهارت. (2012م). التقييم التربوي للطلبة، (ترجمة علي القرني و ابراهيم الدوسري وراشد المحزي وحسين الخروصي). الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- هيبة، كامل؛ وفرحات، غادة؛ واحمد، ايمان. (2017م). معايير مقترحة لتقييم مهارات التدريس والتربية العملية الداخلية في ضوء المعايير القومية لضمان الجودة. مجلة اسبوط لعلوم وفنون التربية الرياضية، 3(45)، 624-646.
- وزارة التربية والتعليم. (2008م). الخطة الاستراتيجية الثانية للتطوير التربوي 2008-2012. فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم. (1998م). خطة المنهاج الفلسطيني الاول. فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم العالي. (2016م). وثيقة الاطار المرجعي لتطوير المناهج الوطنية. مركز المناهج الفلسطيني، فلسطين.

- Akinsooto, T., & Akpomuje, P. (2018). Achieving sustainable development goals through adult informal learning. *Austrian Journal of Adult Learning*, 58(3),426-448.
- Dlouha, J., & Pospisilova, M. (2017). Education for Sustainable Development Goals in Public Debate: the Importance of Participatory Research in Reflecting and Supporting the Consultation Process in Developing a Vision for Czech Education. *Journal of Cleaner Production*, 1-14.
- FHI 360 (Family Health International. (2016). *Education and the SDGs*. Educate a Child, Occasional Paper #2, USA.
- Geryk, M. (2018). Sustainable Development Goals as Perspective for Higher Education Institutions. *Wroclaw University of Economics*, JEL Classification. M14, I23:54-63.doi:10.15611/pn.2018.520.05
- Herman, J. (2009). *Moving to the Next Generation of Standards for Science: Building on Recent Practices*. CRESSR Report No. 767, University of California, Los Angeles.
- Hill, K. (2016). Developing Effective Physical Fitness Testing Standards for Pre Service Physical Educators. *Networks: An Online Journal for Teacher Research*, 18(2):1-14.
- Khampirat, B. & Mcrae, N. (2016). Developing Global Standards Framework and Quality Integrated Models for Cooperative and Work-integrated Education Programs. *Asia-Pacific Journal of Cooperative Education*, 17(4), 349-362.
- Lim, M., Jorgehseh, P., & Carina, W. (2018). Reframing the Sustainable Development Goals to Achieve Sustainable Development in the Anthropocene - a System Approach. *Ecology and Society*, 23(3):22. Retrieved June 6, 2017, from: <https://doi.org/10.5751/ES-10182-230322>
- Mckeown, R. (2002). *Education for Sustainable Development Tool Kit*. Retrieved May 16 2017, from: www.esdtoolkit.org
- OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). (2007). *Innovation Strategy for Education and Training*. France. Retrieved June 22, 2018. From: www.oecd.org/education/cei/IS_Project_Brochure.pdf
- Osman, A., Ladhani, S., Findlater, E. & McKay, V. (2017). *Curriculum Framework for the Sustainable Development Goals*, (5th ed.). The Commonwealth Secretariat: Commonwealth.
- Plake, B. (2008). Standarad Settaers: Stand up and Take a Stand. *Educational Measurement: Issues and Practice*, 27(1),3-9.
- Pota, V. (2017). The Future of Education: Innovations Needed to Meet the Sustainable Development Goals. *Childhood Education*, 93(5),368-371, doi:10.1080/00094056.2017.1367220
- UNEP (United Nations Environment Programme). (2012). *Global Outlook on SCP Policies: Taking Action Together*. Retrived September 18, 2018. From: www.unep.fr/shared/publications/pdf/DTIx1387xPAGlobalOutlookonSCPPolicies.pdf
- UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization). (2010). *UNESCO Science Report 2010: The Current Status of Science Around the World*. UNESCO, Paris.
- UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization). (2013). *The 2013 Education for All Global Monitoring Report: Teaching and Learning for Development*. UNESCO, Paris.
- UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization). (2015,c). *UNESCO Science Report: Towards 2030–Executive Summary*. Printed in Luxembourg by Imprimerie Centrale: Oxford, United Kingdom.
- UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization). (2015,d). *Education 2030 Incheon Declaration and Framework for Action Towards Inclusive and Equitable Equality Education and Lifelong Learning for All*. UNESCO, Paris.

- UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization). (2015,e). *Investing in Teacher & Investing in Learning: A Prerequisite for the Transformative Power of Education*. UNESCO, Paris.
- UN General Assembly. (2015a). *United Nations General Assembly Resolution 70/1: Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development (A/RES/66/288)*. Retrieved May 24, 2018. From: www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=E
- UN General Assembly. (2015b). *United Nations General Assembly Resolution 66/288: Transforming Our World: The Future We Want (A/RES/70/1)*. Retrieved June 17, 2018. From: www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/66/288&Lang=E
- UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization). (2010). *UNESCO Science Report*. Design and Pre-press Production, Baseline Arts Ltd: Oxford, United Kingdom.
- UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization). (2014,a). *EFA Global Monitoring Report: 2013 Education Monitoring Report Teaching and Learning for Development*. UNESCO, Paris.
- UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization). (2014,b). *Shaping the Future we Want: UN Decade of Education for Sustainable Development 2005-2014 (final report)*. UNESCO, Paris.
- UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization). (2014,c). *Sustainable Development Begins with Education: How Education can Contribute Goals Covered in UN Flagship Report?*. UNESCO, Paris.
- UNICEF (United Nations Children's Emergency Fund). (2013). *Sustainable Development Starts and Ends with Safe, Healthy and Well. Education Children*. New York, USA.
- UNICEF (United Nations Children's Emergency Fund). (2015,a). *Global Goals for Every Child: Healthy, Safe, Educated and Empowered Children and Young People are the Key to a Peaceful, Prosperous and Sustainable World*. New York, USA.
- UNICEF (United Nations Children's Emergency Fund). (2015,a). *Global Goals for Every Child: Healthy, Safe, Educated and Empowered Children and Young People are the Key to a Peaceful, Prosperous and Sustainable World*. New York, USA.
- UNICEF (United Nations Children's Emergency Fund). (2015,b). *The Investment Case for Education and Equity*. New York, USA.
- UNIDO (United Nations Industrial Development Organization). (2013). *Industrial Development Report: Sustaining Employment Growth, the Role of Manufacturing and Structural Change*, UNIDO,Vienna.
- UNDP (United Nations Development Programme). (2014). *Caribbean Human Development Report Multidimensional Progress: Human Resilience Beyond Income*. UNDP, New York.
- Vladimirova, K. and Blanc, D. (2015). *How well are Links Between Education and Other Sustainable Development Goals Covered in UN*. United Nations Report.
- Wiliam, D. (1996). Meanings and Consequences in Standard Setting. *Assessment in Education: Principles, Policy & Practice*. 3(3): 287-308.ning
- World Bank. (2012). *World Development Report 2013: Jobs*. Washington, DC: World Bank. doi:10.1596/978-0-8213-9575-2. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0.
- World Bank. (2015). *Global Monitoring Report 2014/2015: Ending Poverty and Sharing Prosperity*. World Bank, Washington, DC.